

المتغيرات المتحركة في عملية التحول الديمقراطي

The variables controlling the process of democratic transformation

ط.د. قليعي زينب، طالبة باحثة في الدكتوراه،

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،

جامعة الجزائر 3، الجزائر.

تاريخ الإيداع: 2018/03/24 – تاريخ المراجعة: 2018/04/30

ملخص:

تتحكم في عملية التحول الديمقراطي عدة متغيرات، هذه المتغيرات تتطلب وجود عوامل تدفع بالدولة لتأسيس نظام ديمقراطي حقيقي، فالتحول الديمقراطي لا يتعلق بمجرد تغيير سياسي، ولا يتحقق بمجرد سن قوانين تسمح بالتعددية السياسية و تنظيم انتخابات في مواعيدها، بقدر ما يحتاج إلى إعادة بناء النظام بأكمله. وهذا بدوره يتطلب تنفيذ جملة من الإصلاحات، وذلك من خلال الإصلاح الدستوري و القانوني الذي يكفل مبدأ الفصل بين السلطات لتحقيق التوازن بين السلطتين التنفيذية و التشريعية، بالإضافة إلى المنافسة الحزبية التي تؤدي إلى التداول السلمي على السلطة، و تطوير مؤسسات المجتمع المدني و تفعيله مما ينتج دولة ديمقراطية.

الكلمات المفتاحية:

التحول الديمقراطي، الديمقراطية، الثقافة السياسية.

Abstract:

The democratic transition is not merely a political change. It is not achieved by enacting laws that allow for political pluralism and organizing elections in a timely manner, insofar as it is necessary to rebuild the system. And this in turn requires the implementation of a number of reforms, through constitutional and legal reform, which ensures the principle of separation of powers to achieve a balance between the executive and legislative authorities, in addition to party competition leading to the peaceful transfer of power, and the development of institutions Civil society and its activation, which results in a democratic state.

Keywords:

Democratic, transformation, democracy, political culture.

مقدمة:

يعتبر مفهوم التحول الديمقراطي أحد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية والسياسية العالمية، لاسيما ما بعد نهاية الحرب الباردة، حيث انهارت الأنظمة الشمولية والتسلطية. التي أسست نماذج متنوعة للاستبداد والهيمنة، اتسمت جميعها بغياب المؤسسات، ووجود السلطة الشخصية الأوتوقراطية، وبانعدام الدور الذي تلعبه القوانين الدستورية، وعلى هذا الأساس تطرح الإشكالية التالية: ما هي أهم المتغيرات المتحركة في عملية التحول الديمقراطي؟.

ولإجابة على هذه الإشكالية يمكن الاعتماد على المحاور التالية: أولاً: مفهوم التحول الديمقراطي. ثانياً: العوامل المؤثرة على عملية التحول الديمقراطي. ثالثاً: العوامل المؤثرة على عملية دعم و تعزيز التحول الديمقراطي.

أولاً: مفهوم التحول الديمقراطي

1- تعريف التحول الديمقراطي

إن محاولة التأصيل المفاهيمي للتحول الديمقراطي تستدعي الرجوع إلى الأصول اللغوية للمصطلح، فكلمة تحوّل لغة تعبر عن تغير نوعي في الشيء أو انتقاله من حالة إلى أخرى. و يشير لفظ التحول الديمقراطي لغة إلى التغير أو النقل، فيقال حول الشيء أي غيره أو نقله من مكانه، وكلمة التحول تقابلها في اللغة الفرنسية La transition.

ويقصد بالتحول الديمقراطي في الدلالة اللفظية المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي، فالنظام السياسي الذي يشهد تحولا ديمقراطيا، وفي إطار محاولات تقديم تعريف للتحول الديمقراطي نجد أن أغلب محاولات التأصيل لمفهوم التحول الديمقراطي يرتبط بالأدبيات الخاصة عن الديمقراطية الكلاسيكية، لذا ارتأينا استعراض مفهوم الديمقراطية الذي يتسم بالانفتاح والشمول، ويحتوي على العديد من الأنماط الفرعية التي تصل إلى ما يزيد عن خمس مائة نمط مثلما عددها ديفيد كولير وستيفن ليفنسكي. "فالديمقراطية هي مجموعة من قواعد الحكم و مؤسساته، من خلال الإدارة السليمة للجماعة المتنافسة أو المصالح المتضاربة".¹

يركز هذا التعريف على عنصر المنافسة، وكيفية إيجاد الوسائل اللازمة لضمان سير هذه العملية، بناء على ذلك، فالنظام الديمقراطي هو النظام الذي يسمح بمشاركة سياسية واسعة في إطار الميكانيزمات الانتخابية، والاعتراف بمبدأ التداول على السلطة والمشاركة في عملية اتخاذ القرارات، فمفهوم الديمقراطية يتضمن فكرة جوهرية وهي قدرة السياسات العامة على الاستجابة بمطالب الجماهير، وذلك عن طريق هياكل أساسية تقوم بتعبئة المصالح.

وعليه فالتحول الديمقراطي هو عملية اتخاذ قرار يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة، وهي النظام و المعارضة الداخلية والقوى الخارجية، ويحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى، وتحدد النتيجة النهائية لاحقا للطرف المتغير في هذا الصراع.²

¹ — توفيق المدني، الثورة المغدورة في تونس و بناء الدولة الديمقراطية، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2013، ص 318.

² — أحمد فهمي، دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر، د. ب. ن، مركز البيان للبحوث و الدراسات، 2012، ص 54.

وفي تعريف آخر للتحوّل الديمقراطي فهو عملية الانتقال من أنظمة تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية، تم فيها حل أزمة الشرعية والمشاركة والهوية والتنمية، أي انتهاج الديمقراطية كأسلوب لممارسة الأنشطة السياسية، فالتحوّل الديمقراطي يعني تغييرا جذريا لعلاقات السلطة في المجال السياسي وعلاقات التراتب في الحقل الاجتماعي، ويعرفه تشارلز أدريان بأنه: >> التحوّل من نظام إلى آخر، أي تغيير النظام القائم وأسلوب صنع السياسة الذي يتبناه النظام، ويسميه التغيير بين النظم، وعليه التحوّل يعني تغييرات عميقة في الأبعاد الأساسية يسميه التغيير بين النظم، وعليه التحوّل يعني تغييرات عميقة في الأبعاد الأساسية الثلاثة في النظام، البعد الثقافي، البعد الهيكلي والسياسات وهذه التغييرات ناتجة عن وجود تناقضات بين هذه الأبعاد الثلاثة، مما يؤدي إلى عجز النظام القائم على التعامل معها في ظل الإطار والأسلوب القديم¹. يركز هذا التعريف على أن التحوّل الديمقراطي هو عملية تغيير جذري في جميع مستويات النظام، إنما تعود التعاريف المقدمة للتحوّل الديمقراطي لنظرة كل مفكر وتركيزه على متغير معين للتعبير عن عملية التحوّل الديمقراطي.

(2)- أنماط التحوّل الديمقراطي

ليس هناك أسلوبا واحدا يعتمد كنموذج لتحقيق عملية التحوّل الديمقراطي، بل هناك مجموعة من الأساليب التي تتبعها عملية التحوّل من النظم غير الديمقراطية بمختلف مسمياتها، بغرض الوصول إلى نظم ديمقراطية، فعملية التخلص من الشمولية و التسلطية والانتقال إلى صيغ أكثر ديمقراطية في الحكم هي بطبيعتها عملية كفاحية، و قد يكتنفها الغموض في كثير من مراحلها، كما أنها قد تمر عبر نماذج مختلفة للتحوّل الديمقراطي تتراوح بين الانتقال السلمي والانقلاب العنيف². وهناك ثلاثة أنماط للتحوّل من النظم غير الديمقراطية إلى النظام الديمقراطي:

(أ)- **التحوّل من أعلى:** ويتم التحوّل باقتناع الحاكم نفسه بعدم القدرة على الاستمرار في الحكم بالطرق القديمة، أو ظهور جناح إصلاحية داخل الفئة الحاكمة، وتبني بعض الخطوات الانفتاحية، ثم قيادة هذا الجناح الإصلاحية، مهمة التحوّل إلى الديمقراطية، وفي جل هذه الحالات التي شهدت هذا النوع من التحوّل إلى الديمقراطية، كانت قوة أحزاب المعارضة وجماعتها محدودة، مقارنة بقوة الجناح الإصلاحية داخل النظام، ومن ثم فالعنصر الحاسم في التحوّل هو الجناح الإصلاحية المؤمن فعلا بضرورة التحوّل إلى الديمقراطية، وذلك كما حدث في إسبانيا و البرازيل³.

(ب)- **التحوّل عن طريق التفاوض:**

وهناك لا يستطيع النظام البقاء على الحالة التي اعتاد عليها من قبل، كما لا يمتلك الجناح الإصلاح داخل النظام القوة التي تمكنه من قيادة مهمة التحوّل، ولا تكون لقوى المعارضة القوة حيث تستطيع تغيير النظام بمفردها، ولهذا يتم التحوّل عن طريق شروع

¹ - توفيق المديني، مرجع سابق، ص 319-320.

² - توفيق المديني، نفس المرجع، ص 314.

³ - احمد مالكي و آخرون، لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية و تأخر العرب، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2009، ص47.

النظام في التفاوض مع قوى المعارضة، وغالبا ما يتضمن الأمر عدة مراحل، تبدأ بضعف أسس شرعية النظام القديم، ومن ثم تبنيه بعض الخطوات الانتحائية، فاستغلال قوى هذه المعارضة هامش الانفتاح، وقيامها بتوسيع قاعدتها الشعبية وتكثيف ضغوطها بهدف رئيس هو تغيير النظام.¹

ج- التحول من أسفل:

يحصل هذا التحول عندما تكون المعارضة الداخلية موحدة ومتماسكة، وتمتلك القدرة التنظيمية والسياسية والتعبوية لقيادة العصيان المدني ضد النظام الشمولي أو التسلطي، حيث يصبح هذا الأخير مضطرا تحت سوط التظاهرات والاحتجاجات المتواصلة على تقديم التنازلات الضرورية المتعلقة بالحريات السياسية، والديمقراطية التشاركية للشعب، كما حصل في الفلبين وإندونيسيا والمكسيك، وإذا لم يقدم النظام الشمولي أو التسلطي التنازلات المطلوبة منه، فإن المعارضة تتخذ في مثل هذه الحالة قرارا تاريخيا للإطاحة به عبر الانتفاضة الشعبية، والثورة السياسية من أجل إقامة نظام ديمقراطي بديل، كما حصل في البرتغال واليونان و الأرجنتين، وفي مثل هذا التحول تكون موازين القوى مختلفة لمصلحة المعارضة الديمقراطية.²

وبصفة عامة، أكدت خبرات التحول الديمقراطي على أن طريقة التحول تؤثر على طبيعة النظام الديمقراطي وعلى فرض استمراره وترسخه في مرحلة ما بعد الانتقال، فالتحول السلمي والذي يتم بمبادرة من النخبة الحاكمة، أو من خلال التفاوض بين الحكام والمعارضة، أو بعد إطاحة النظام بواسطة انتفاضة أو ثورة شعبية سلمية، غالبا ما يكون مصحوبا بدرجة أعلى من الديمقراطية.

3- نماذج التحول الديمقراطي:

تشير الدراسات إلى أن عملية التحول الديمقراطي في دول العالم، إلى وجود نموذجين:

النموذج الأول:

ويتسم بالانقطاع المؤسسي، و تغيير شامل للنخبة السياسية الحاكمة وسياساتها، وهذا النموذج شهدته دول شرق أوروبا والاتحاد السوفياتي السابق، حيث تضمن هذا النموذج سقوطا كاملا للنظام السياسي الحاكم وارتبط بهذه العملية انقسام الاتحاد السوفياتي السابق ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا إلى عدة دول، وعلى أنقاض هذا النظام القديم ظهرت نظم جديدة بدساتير ونخب سياسية وتوجهات فكرية جديدة، وارتبط ذلك بتحركات جماهيرية واسعة وبسرعة عملية التغيير وتلاحق أحداثه وتداعياته.

¹ - أحمد مالكي، نفس المرجع، ص 57.

² - توفيق المديني، مرجع سابق، ص 315.

ويدخل ضمن هذا النموذج ما شهدته بعض الدول الإفريقية، مثل كينيا وأوغندا وزامبيا من تطورات، حيث أدى تدرج الأوضاع الاقتصادية ونمو حركات شعبية تدعو إلى مزيد من الحقوق الديمقراطية إلى هزيمة الحزب المهيمن، ووصول أحزاب المعارضة إلى الحكم، وتدشين مرحلة جديدة من التطور.¹

النموذج الثاني:

ويتسم بالتغيير المؤسسي المتدرج في إطار استمرار النخبة الحاكمة و بحيث لا يحدث انقطاعا ولا تحولا سريعا لشكل نظام الحكم، ولا تغيرا مفاجئا لدستور الدولة ولنخبته الحاكمة، وإنما يحدث التطور الديمقراطي من خلال سلسلة من الإجراءات والقرارات التدرجية التي تتم عبر مدى زمني أوسع.

ومع كثرة الكتابات عن التحول الديمقراطي خلال حقبة التسعينيات، فقد ظهر في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين مدرسة فكرية تشكل في الأسس التي انطلقت منها كتابات التحول الديمقراطي، وتثير أسئلة مهمة حول مدى حدوث هذا التطور، مركزة على عناصر الاستمرارية في النظم السلطوية وعلى قدرة هذه النظم على إعادة صياغة مؤسساتها وهيكلها السياسية في إطار جديد يعطي مظهرا مختلفا بينما يحافظ على الجوهر.

ويطرح أنصار هذه المدرسة التي تسمى بـ "السلطوية الجديدة" أنه لا ينبغي التقليل من قدرة تلك النظم على اقتباس "مظاهر النظام الديمقراطي" مثل: تعدد الأحزاب والجمعيات غير الحكومية وحرية الإعلام، دون أن يؤدي هذا إلى إعادة توزيع مصادر القوة السياسية، أو إخضاع عملية صنع القرار لمزيد من المحاسبة والمساءلة.²

4- الاتجاهات النظرية المفسرة للتحول الديمقراطي:

في الستينيات تطور التوجه التاريخي - الاجتماعي، ومثلته نظرية الحداثة عند مارتن سيمور ليبست والنظرية البنوية عند بارنغتون مور. واهتم أنصار هذا التوجه بالشروط الاجتماعية وبالإطار التاريخي للنظم السياسية المختلفة، وسواء كان التركيز على الجانب البنوي - الوظيفي للنظام الاجتماعي - السياسي، أم على التطورات العملية الاجتماعية مثل التحديث والتمدن وتوسع محور الأمية، حاول المختصان رسم عدة مراحل تاريخية تمر بها المجتمعات في تطورها نحو الحداثة من خلال مقارنة مستوى التنمية أو الحداثة بين هذه المجتمعات، للتوجه التاريخي الاجتماعي هذا فضل كبير في جعل "التحول السياسي" موضوعا مركزيا في اهتمامات علماء الاجتماع والسياسة.³ وقد حاول الباحثون تفسير التحول عن الديمقراطية في الستينيات والسبعينيات بالإشارة إلى عدم ملائمة الديمقراطية للدول الفقيرة، ومزايا النظام الشمولي بالنسبة للاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، والأسباب التي تؤدي بالنمو الاقتصادي إلى إفراز

¹ - علي الدين هلال، النظام السياسي المصري بين إرث الماضي و آفاق المستقبل، 1981-2010، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2010، ص 485.

² - علي الدين هلال، نفس المرجع السابق، ص 485.

³ - جوني عاصي، نظريات الانتقال إلى الديمقراطية، فلسطين: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006، ص 29.

شكل جديد من الشمولية البيروقراطية لذا فقد حول علماء الاجتماع، اتجاههم وبدأوا في الكتابة عن شروط التحول الديمقراطي وإجراءاته ومشكلات ترسيخ دعائم الأنظمة الديمقراطية، وأدت هذه الدراسات إلى توسيع نطاق المعارف المتاحة عن عمليات التحول إلى الديمقراطية وفهم هذه العمليات.¹

وحسب **بريدهام**، تحتوي الدراسات النظرية للتحول الديمقراطي على ثلاث مدارس فكرية تتصل بتغيير النظام: الوظيفة الهيكلية والتي تركز على الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية، و العابرة للحدود الوطنية (التركيز على التأثيرات الدولية و الاتجاهات)، والجنينية (التأكيد على إستراتيجية النخبة السياسية و القرارات).²

1- المدخل التحديثي:

تشير الحداثة إلى تصنيع و تمدن، و تعبئة اجتماعية و تفاضل، و تعليم، و علمانية، واتساع رقعة المشاركة السياسية، ويؤمن الفرد في المجتمع الحديث بإمكانية التغيير، و يملك ثقة في قدرته على التحكم بالتغيير لصالح أهدافه، وعلى المستوى الاقتصادي يتميز المجتمع الحديث بتعدد وتنوع الفعاليات الاقتصادية في مجالات تجارية، وصناعية، وخدمية، وعلى المستوى الثقافي يتميز المجتمع الحديث بتراكم معرفة الإنسان لبيئته و بانتشار هذه المعرفة داخل المجتمع من خلال وسائل نحو الأمية، والاتصال والمواصلات والتعليم، وعلى المستوى الاجتماعي المجتمع الحديث هو في الأساس مجتمع مدني و متمدن.

أما نظرية الحداثة فهي تشير إلى أن الحداثة الاقتصادية بمعنى النمو الاقتصادي، تقود إلى التعقد في تركيبة المجتمع، الأمر الذي يتطلب تغييرا في عملية اتخاذ القرار السياسي لكي يتلاءم مع تطور المجتمع، هذا ما أكدته **سيمور مارتن ليبست** في مقال له حول " الشروط الأولية للديمقراطية " عام 1959، التي شكلت نقطة الانطلاق لبرنامج أبحاث تبنت التوجه الكمي والإحصائي، بالإضافة إلى منهجية المقارنة في دراسة التجارب القومية المختلفة.³ إذ قام ليبست بتصنيف بلدان أمريكا اللاتينية إلى ديمقراطيات وديكتاتوريات مستقرة

وغير مستقرة، وقارن هذه البلدان من خلال مؤشر الثروة و التحضر و كذا درجة التصنيع والتعليم باعتبارها مؤشرات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فتوصل إلى أن البلدان الأكثر ديمقراطية من بين المجموعتين كانت تتمتع بمستوى تنمية اقتصادية واجتماعية عالية، وتوصل إلى أن هناك علاقة وطيدة بين التنمية الاقتصادية و الديمقراطية، بمعنى أن النظم الديمقراطية لا تنشأ و لا تتطور إلا في ظل المجتمعات المتقدمة اقتصاديا، وأن التنمية الاقتصادية ترتبط بصفة خاصة بمستوى الدخل والتصنيع والتحضر والتعليم والاتجاه نحو المزيد من المشاركة

¹ - صمويل هنتجتون، ترجمة، عبد الوهاب علوب، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي أواخر القرن العشرين، الكويت: دار سعاد الصباح، الطبعة الأولى، 1993، ص 86 - 87.

² - حسام سلمان، التحولات السياسية في آسيا الوسطى 1991 - 2012، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2013، ص 56.

³ - جوني عاصي، مرجع سابق، ص 30 - 31.

والاستقرار السياسي، ومن ثم فإن بعض المجتمعات جاهزة للديمقراطية.¹ وعليه فإن دراسات التحديث السياسي التي وصلت أوجها في الستينات والسبعينات من القرن العشرين، تركز على اهتمامها حول الشروط التي يلزم توافرها لكي يتحول المجتمع النامي إلى الديمقراطية، وفي مقدمة هذه الشروط برزت أهمية التصنيع و تطوير طبقة وسطى ذات وزن نسبي أكبر، بالإضافة إلى مستويات التعليم و التحضر و الاتصال والتنمية الاقتصادية وغيرها، إذ تبرز أهمية هذه القيم كشرط لا غنى عنها لقيام الديمقراطية و تماسكها، إلا أنه وجه إلى هذه الدراسات انتقادات تدور حول عدم حتمية هذه الشروط، حيث قد تتوافر مستويات من الحداثة و التصنيع دون أن تقوم أو تتعزز الديمقراطية.

2- المدخل البنيوي:

اهتمت النظرية البنيوية بالبنى الاجتماعية الطبقية داخل المجتمع و بعلاقة المجتمع مع المجتمعات الأخرى، ويعد كتاب الجذور الاجتماعية للديكتاتوريات و الديمقراطية لبارنغتون مور من الأدبيات الكلاسيكية في مجال تحول المجتمعات إلى الحداثة و الديمقراطية.² حيث تنطلق المدرسة البنيوية من دراسة علاقة التفاعل بين ملاك الأرض الكبار والفلاحين والبرجوازية والدولة، وكيفية تغير هذه العلاقة استجابة لديناميكية التطور الاقتصادي الحديث وفي المجتمع، وتحلل على نخول خاص العلاقات الداخلية المتبدلة بين البنى الاجتماعية، وسلطة الدولة و بروز علاقات الإنتاج الرأسمالية، وهكذا يسعى كل الفاعلين الاجتماعيين ووفقا لمصالحهم الاقتصادية واستجابة لمحددات بنيوية إلى رسم سياسات تتيح اكتساب السلطة السياسية، وتفصح الديمقراطية عن بداية ظهورها مع تحقق نوع من توازن القوى لمصلحة لهذه الصراعات الاجتماعية، وانسجاما مع صعود الطبقة الوسطى التي تفرض سيطرتها و عقيدتها السياسية، أما إذا غابت الطبقة الوسطى في خضم هذه الصراعات وبحيث يستمر ملاك الأرض والفلاحون في تحديد مسار الصراعات الاجتماعية، تواظب مؤسسات الدولة على تركيز نظام من الحكم لا علاقة له بالديمقراطية.³ وتفسر عمليات التحول الديمقراطي وفقا لفكرة ومفهوم بنى القوة والسلطة المتغيرة، وليس بفعل ودور النخب السياسية، على اعتبار أن المسار التاريخي لأي بلد نحو الديمقراطية الليبرالية أو أي شكل سياسي آخر يتشكل أساسا بالبنى المتغيرة للطبقة والدولة والقوى الدولية المتأثرة بنمط التنمية الرأسمالية، وأن خيارات أو مبادرات النخب السياسية في هذا المجال لا يمكن تفسيرها إلا من خلال القيود والفرص المحيطة بها.⁴ لقد ميز مور بين ثلاثة مسارات إلى الحداثة، المسار الديمقراطي، والمسار السلطوي، والمسار الشيوعي، وتمثل كل من إنجلترا وفرنسا، والولايات المتحدة المسار الديمقراطي الذي أخذ شكل ثورة برجوازية، بينما مثلت ألمانيا واليابان انحرافا أوليا عن المسار الديمقراطي، حيث شهدت هذه الدول تطورا رأسماليا ورجعيا، بمعنى أن هذا التطور أي بفضل ثورة من أعلى، أما روسيا والصين فمثلتا انحرافا ثانيا عن المسار الديمقراطي الذي أخذ شكل نظام الدولة

¹ - حسام سلمان، مرجع سابق، ص 57.

² - جوي عاصي، مرجع سابق، ص 42.

³ - وليد موهوبي، الفساد السياسي و انعكاساته على التحول الديمقراطي، مصر، 1981 - 2011، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2013، ص 55.

⁴ - حسام سلمان، مرجع سابق، ص 58.

الاشتراكية الذي نتج عن ثورة فلاحية.¹ إذ أكد مور على أن تحول المجتمع نحو الديمقراطية من عدمه يكون بتوازن الطبقة، بحسب الديناميكيات المتغيرة للقوة الطبقة التي تتميز فيما بينها على أساس مصالحها وتوجهاتها المختلفة، وهذه الطبقات هي: طبقة كبار الملاك الأرض وطبقة الفلاحين، والطبقة العاملة الحضرية، وطبقة البرجوازية التجارية والصناعية، والطبقة المتوسطة المهنية.² ومن ثم فإن الدراسات البنوية تنظر إلى التحول الديمقراطي باعتباره نتيجة للتغيرات في تركيب وبنية الدولة والمجتمع، والتي قد تستغرق مدى زمني طويل، وتتم كنتاج للتفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والأوضاع الطبقة، وأيضا تركيب وبنية القوى الدولية، ومن هنا فإن التحول يرجع إلى تلك التحولات البنوية، وليس بسبب مبادرات الأطراف أو الفاعلين أو النخب السياسية.

(3)- المدخل الانتقالي:

يذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى تفسير عملية التحول الديمقراطي من خلال دور و فعل النخب السياسية، وإبراز التمايز بين المسار الأولي للانتقال إلى الديمقراطية وكيفية تعزيزها، أي دراسة آليات الانتقال نحو الديمقراطية الليبرالية عوض العوامل أو الشروط التي تمهد الطريق أمام نشوئها، حيث أشار دانكورت روستو في مقالته (الانتقال إلى الديمقراطية) عام 1970 والتي طورها أودنيل شميتير ووايتهاد عام 1986 من خلال تحليل التطورات التي حدثت في جنوب أوروبا وتلك التي حدثت في دول أمريكا اللاتينية، إلى أن الارتباطات بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبين الديمقراطية التي افترضها ليبست و غيره كانت مدفوعة أساسا باهتمامهم بالعوامل التي تؤدي إلى استمرارية وترسيخ الديمقراطية، بيد أن إهتمام روستو وغيره من الباحثين هو كيفية تحقيق الديمقراطية في المقام الأول.

تعتبر هذه النظرية أن الانتقال إلى الديمقراطية هي عملية تحول عند النخب، من نخب غير ديمقراطية إلى نخب ديمقراطية، وهذا يعود إلى الظروف التي تمر بها هذه العملية، والتي تحث النخب على تبني الديمقراطية، هذا التحول يتم من خلال تسوية مؤسساتية تهدف إلى تنظيم التنافس السياسي بين النخب الديمقراطية وغير الديمقراطية، لكن في نهاية المطاف ستقود هذه التسوية إلى إخلاء النخب غير الديمقراطية من اللعبة السياسية.³

ثانيا: العوامل المؤثرة على عملية التحول الديمقراطي

لم تخرج المنطقة العربية من دائرة اهتمام القوى العالمية الفاعلة، حيث ترجم هذا الاهتمام في كل مرحلة في الشكل الذي يتناسب مع أهداف هذه القوى، و وفق ما تتيحه هذه التوازنات والخصوصيات التاريخية، و كانت العناصر الجديدة الداخلية والخارجية، التي تطرأ في كل مرحلة تلقي بظلالها على طبيعة التشكلات السياسية والاجتماعية، وتطرح تحديات أمام المجتمعات العربية في بنيتها

¹ - جوني عاصي، مرجع سابق، ص 43.

² - حسام سليمان، مرجع سابق، ص 58.

³ - جوني عاصي، مرجع سابق، ص 56.

وآفاق تطورها، حيث اتخذت الاستراتيجيات الغربية تجاه المنطقة العربية بداية التسعينات طابعا مميزا، حكمته جملة من الظروف الناتجة عن تحولات كبرى حصلت في العالم.¹

1- العوامل الخارجية:

لقد كشفت موجة التحول نحو الديمقراطية، أهمية تأثير العوامل الدولية في هذه العملية، و أن العامل الخارجي يأتي تأثيره لاحقا على العوامل الداخلية، حيث يعتبر **جيفري بريد هام** أن البعد الدولي و الداخلي يتفاعلان معا في إحداث عملية التحول الديمقراطي.² ويمكن أن نوجز أهم العوامل الدولية المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي فيما يلي:

أ- النظام الدولي الجديد:

شهد العالم مع نهاية الثمانينات انهيار النظم الشيوعية كما حدث في الاتحاد السوفياتي وبلدان شرق أوروبا، وتحول أغلبها إلى الديمقراطية وهو ما اعتبره البعض انتصارا للديمقراطية والقيم الغربية، وكنيجة لذلك تزايدت الضغوطات على النظم غير الديمقراطية حتى تجري إصلاحات وتغييرات على نظمها السياسية، خصوصا مع بروز الولايات المتحدة كقطب أحادي في العالم تؤيد عملية التحول الديمقراطي وكثيرا ما يؤثر عدم التزام الدول بحقوق الإنسان وعدم تبنيتها لقيم الديمقراطية على علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، فالديمقراطية لها أولوية ضمن السياسة الخارجية الأمريكية خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وهي الأحداث التي ساهمت في صياغة نظام دولي حافل بمظاهر و أوضاع جديدة " وتصاعدت بموجها الضغوط العالمية من أجل نشر الديمقراطية، وبدأت تشكل مع ملامح جديدة لنظام من الدولية كأساس لتحقيق التعاون و الديمقراطية عبر العالم ".³

ب- ضغوط المؤسسات المالية الدولية:

أدت مؤسسات التمويل الدولية و بخاصة صندوق النقد والبنك الدوليين دورا في دفع بعض النظم التي لجأت إليها بهدف جدولة ديونها والحصول على قروض وتسهيلات اقتصادية للسير في طريق التعددية السياسية والانفتاح السياسي، وذلك باعتبار أن هذه المؤسسات تشدد على مسائل مثل حقوق الإنسان وسيادة القانون و الشفافية، إلا أنه بالمقابل فإن سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي اضطرت النظم المعنية لتنفيذها بحسب صفات صندوق النقد والبنك الدوليين وبضغوط منهما قد كان لها تأثيراتها السلبية في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول المعنية حيث أدت إلى تزايد حدة البطالة، وتفاقم التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، وتدهور مستوى معيشة قطاعات واسعة من المواطنين وبخاصة الفقراء ومحدودي الدخل، حيث إن سياسات وبرامج إلغاء أو تخفيض الدعم على السلع الأساسية، ورفع الأسعار و زيادة الضرائب وعمليات الخصخصة وغيرها، إنما تلحق الضرر بهذه الفئات

¹ — سناء أبو شقراء، إرساء الديمقراطية في المنطقة العربية، مقارنة بين المبادرات الدولية و الإقليمية، بيروت، شبكة المنظمات العالمية غير الحكومية للتنمية، الطبعة الأولى، 2008، ص 9.

² — شادية فتحي، الاتجاهات المعاصرة للنظرية الديمقراطية، الأردن، المركز العلمي للدراسات السياسية، الطبعة الأولى، 2005، ص 35.

³ — وليد موهوي، مرجع سابق، ص 46.

أكثر من غيرها، ونظرا لذلك فقد ترتب على هذه السياسات اندلاع تظاهرات وأعمال عنف في عديد من الدول، ما دفع النظم الحاكمة إلى اتخاذ إجراءات غير ديمقراطية بهدف مواجهة هذه الاحتجاجات الجماعية والاستمرار في تنفيذ السياسات المعنية.¹

(ج)- التبعية:

نشأت التبعية كنتيجة لعملية تاريخية تم بمقتضاها إلحاق دول العالم الثالث والوطن العربي بالنظام الرأسمالي العالمي من منطلق عدم المساواة وعدم التكافؤ، وكان من نتائج هذه العملية تعطل الإرادة الوطنية للدول التابعة، وفقدانها كل سيطرتها على شروط إعادة تكوين ذاتها وتحددتها على مصير الدول التابعة، وفي هذه الحالة يتم تسخير موارد الدولة التابعة لخدمة أغراض الدول الكبرى وشركاته الاحتكارية الكبرى في إطار إستراتيجية عالمية للمحافظة على النظام الرأسمالي العالمي وتوسيع رقعته وتعظيم نفوذه، وتحرم الدول التابعة من بلورة نظام إنتاجي متوافق مع حاجات سكانه أو حتى مع هيكل الطلب ويصبح تخصيص الموارد متماشيا مع الإستراتيجية العليا التي تحتكر دول القلب الرأسمالي رسمها، ويصبح البلد التابع محروما من نسبة كبرى من الفائض الاقتصادي المتولد فيه لتسريه إلى الخارج على هيئة أرباح وفوائد.²

(د)- نظرية الدومينو:

تعتبر ظاهرة "كرات الثلج" أو "تأثير العرض العلمي" حسب صمويل هنتجتون من بين العوامل الخارجية التي تؤثر في عملية التحول الديمقراطي، فالتحول الديمقراطي الناجح في دولة ما يشجع على التحول الديمقراطي في دولة أخرى، إما لأنها جميعا تواجه مشكلات متماثلة أو اعتبار التحول الديمقراطي حل لكل مشكلاتها، أو لأن الدولة التي تحولت إلى الديمقراطية على درجة من القوة أو تعدد مثالا سياسيا وثقافيا يحتذى به، بالإضافة إلى التقارب الجغرافي والتشابه في إنتقال عملية التحول من دولة إلى أخرى وهو ما حدث في دول أوروبا الشرقية إثر تفكك الاتحاد السوفياتي السابق.³

(ه)- ثورة المعلومات و الاتصالات:

لقد تصاعدت هذه الثورة بشكل ملحوظ خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وهي تمثل احد أبعاد ظاهرة العولمة، التي تشكل بدورها أحد الملامح الرئيسية للمشهد العالمي منذ العقد الأخير من القرن العشرين.⁴ حيث أسهمت هذه الثورة في توفير مصادر مستقلة للمعلومات وكسر احتكار النظم الحاكمة للمعلومات وهو ما كان يشكل إحدى الدعامات الأساسية لتكريس طابعها السلطوي وإخفاء ممارستها الاستبدادية، وتمكين بعض قوى و منظمات المجتمع المدني من الاتصال بممثليها في الخارج بعيدا عن سيطرة الدولة ما يسمح لها بحشد تأييد رأي عالمي، أو لفت الانتباه الدولي إلى انتهاكات حقوق الإنسان التي قد تتورط فيها النظم الحاكمة، وهو ما يساهم في تدعيم قوى وتنظيمات المجتمع المدني، كما أن هذه الثورة تساهم في نقل القيم و الأفكار و الممارسات والمطالب الديمقراطية عبر الحدود.

¹ - حسنين توفيق إبراهيم، العوامل الخارجية و تأثيراتها في التحول الديمقراطي في الوطن العربي، المستقبل العربي، د.ع.ن، د.ت.ن، ص 22.

² - ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص 69.

³ - صمويل هنتجتون، مرجع سابق، ص 168.

⁴ - عمر مرزوقي، حركات التحول الديمقراطي في الوطن العربي، قراءة في المؤثرات الدولية، مجلة المفكر، العدد العاشر، د.ت.ن، ص 174.

(و)- الولايات المتحدة الأمريكية و التحول الديمقراطي:

لم تكن مسألة الديمقراطية ضمن أولويات السياسة الأمريكية مرحلة ما قبل أحداث 11 سبتمبر 2001، فإن للولايات المتحدة سجلا طويلا في مساندة ودعم النظم التسلطية والاستبدادية وذلك لعدة عوامل أهمها مخارية المد الشيوعي في المنطقة، غياب قواعد وآليات للمساءلة والمحاسبة، خاصة بما يتعلق بتمرير قرارات ذات الصلة بالمصالح الأمريكية في النفط والأسلحة والقواعد والتسهيلات العسكرية، فضلا عن خوف الإدارة الأمريكية من احتمال وصول الحركات الإسلامية إلى السلطة عن طريق الديمقراطية.¹ وعقب أحداث 11 سبتمبر و المتهم فيها العرب اتهمت الولايات المتحدة إلى إجراء تغيير جذري في سياساتها تتبنى دعمها للحرية والديمقراطية من جهة، ومكافحة الإرهاب من جهة أخرى، حيث مكنت أحداث 11 سبتمبر الإدارة الأمريكية من احتزال معظم العمليات الهيكلية في كيفية صنع قرارات السياسة الخارجية وهو ما يفسر الحروب المعلنة ضد أفغانستان والعراق.² وأصبح هدف مكافحة الإرهاب هو المحدد الرئيسي للسياسة الأمريكية وعلاقتها بالدول العربية، أي من خلال درجة تجاوزها مع الإستراتيجية الأمريكية بشأن مكافحة الإرهاب، وليس على طبيعة نظمها السياسية، ما جعلها تتحالف مع نظم غير ديمقراطية أو شبه ديمقراطية من أجل تحقيق هذا الهدف.³

وتحسبا لمخاطر تجاهل واشنطن لقضية الديمقراطية في المنطقة العربية، فقد طالب بعض الخبراء والباحثين الأمريكيين وغير الأمريكيين الإدارة الأمريكية بدعم عملية التحول الديمقراطي الحقيقي والجدّي في المنطقة العربية، و دفع النظم الحاكمة فيها لاتخاذ خطوات جادة على هذا الطريق باعتباره المدخل الرئيسي الذي يضمن تحقيق الاستقرار في المنطقة وضمان المصالح الأمريكية فيها خلال الأجل الطويل، وقد أكد البعض على ضرورة تغيير نظرة وسياسة الولايات المتحدة تجاه الحركات الإسلامية المسيّسة المعتدلة بحيث يتم فتح قنوات اتصال معها تحسبا لاحتمال وصولها إلى السلطة في هذه الدول، بل إن هناك من طالب الولايات المتحدة الأمريكية بان تتعلم كيف تتعامل مع نظام إسلامي وصل إلى السلطة بطريقة ديمقراطية.

(2)- العوامل الداخلية:

هناك العديد من العوامل و الأسباب الداخلية التي تدفع وتعرقل سبيل التحول الديمقراطي، ويختلف مدى تأثير كل منها في حالة إلى أخرى و يتمثل أهمها فيما يلي:

(أ)- دور القيادة السياسية:

تشير العديد من الدراسات التي تناولت أسباب التحول الديمقراطي إلى أن هناك دورا مهما للقيادة السياسية في حفز عملية التحول الديمقراطي، فعندما تكون هناك قيادة سياسية راغبة، ومؤمنة بالتغيير، وقادرة على مواجهة القوى المحافظة، ازدادت فرض نجاح

¹ - حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص 24.

² - أحمد سعيد نوفل و آخرون، التداعيات الجيو إستراتيجية للثورات العربية، بيروت: المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات، 2014، ص 278.

³ - حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص 26.

عملية التحول الديمقراطي، حيث تحتاج عملية التحول إلى قيادة ماهرة تتمكن من مواجهة المعارضين والمتشددين، وتوسيع نطاق المشاركة في عملية صنع القرار وتوزيع الموارد الاقتصادية، لما تعتبر القيادة مسؤولة عن عملية التماسك الديمقراطي وعن حماية الفرد من تعسف الدولة والتفاوض مع الجماعات الاجتماعية التي تهدد عملية التحول مصالحها للوصول إلى أكثر صيغ التحول قبولا في المجتمع، لذا لا يعد توافر الشروط الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لقيام الديمقراطية كافيا في حد ذاته لنجاح التحول، وإنما يلزم الأمر رغبة القيادة نفسها في التحول.¹

ويشير **خوان لينز** إلى أن القيادة السياسية مسؤولة إلى حد كبير عن تحقيق التماسك الديمقراطي، فهي مسؤولة عن ترسيخ الإيمان بالقيم الديمقراطية الجديدة لدى الأفراد، وأن تشعرهم بالأمان و الحرية من تعسف الدولة، وأن توفر المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتمكين الجماهير من المشاركة الفعلية في عملية التحول الديمقراطي، فكما أن للقيادة السياسية دورا في دعم عملية التحول الديمقراطي، يمكن أن تسهم في تقويض عملية التحول الديمقراطي، حيث تصل بعض القيادات السياسية إلى سدة الحكم عن طريق انتخابات نزيهة وحرّة ولكنها لا تلبث أن تعمل بشتى الطرق على الاستمرار في السلطة مما يقوض أسس التحول الديمقراطي.²

ب)- انهيار شرعية النظام السلطوي:

حينما يفقد أي نظام سياسي آليات الضبط السياسي والاستقطاب الاجتماعي، ويعجز عن أداء وظائفه، فإن شرعيته تصبح مهددة. تختلف مشاكل الشرعية حسب طبيعة كل نظام إلا أن القاسم المشترك للنظم الديمقراطية هو أنها تعتمد في شرعيتها على الأداء الجيد، أما في النظم السلطوية فليس هناك فرقا بين شرعية الحاكم والنظام، وذلك أن ضعف أداء النظام يعني سقوط الحاكم ونظامه، كما أن ضعف الأداء الاقتصادي للنظم الدكتاتورية كان له الأثر السلبي في ظهور أزمة شرعية هذه النظم.³

فالشرعية تعد من أهم مرتكزات استمرار النظام السياسي، والعالم العربي يحمل العديد من الخصوصية نظرا إلى اختلاف أنماط الحكم وأشكال السلطة، فهناك أنظمة ملكية وأنظمة منبثقة عن عهود النضالات الوطنية والقومية، استمدت الأولى شرعيتها من الإرث التاريخي والتقاليد المحلية في أشكال ممارسة السلطة والطابع الديني الإسلامي الذي أضفي على الدولة، وحالة الرضا التي أمنتها ثروات النفط السهلة والسريعة، هذه المصادر بدأت بالتآكل فالنخب الجديدة تشكو من احتكار مراكز القرار عبر التراتيبات الوراثية المغلقة، ومن الصيغ المتخلفة للتمثيل السياسي، أما البلدان ذات أنظمة وطنية فمشروعية السلطة، تآكلت بصورة أسرع وأشمّل فقد أثبتت الأنظمة الحاكمة عجزها عن تحقيق أي من الشعارات التي رفعتها و استمدت منها شرعيتها التاريخية.⁴

ج)- النزوع الأخلاقي و الوطني:

¹ - إيمان أحمد، نظرية الديمقراطية و التحول الديمقراطي، المعهد المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2016، ص 2.

² - إيمان أحمد، نفس المرجع، ص 3.

³ - مصطفى بلعور، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2010، ص 23.

⁴ - برهان غليون و آخرون، حول الخيار الديمقراطي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1994، ص 22-23.

بمعنى وجود القيم والتقاليد والأعراف الدينية والمدنية السائدة في مجتمعات الدول المختلفة التي تشجع الديمقراطية كنظام سياسي، أو بتعبير آخر نزوع الفرد نحو الاندماج في علاقة وطنية تتجاوز الطائفية المحلية أو الدينية أو اللغوية، فالنزوع إلى بناء الأمة كإطار للاندماج والمشاركة السياسية هو أحد محركات وحوافز التغيير الرئيسية في منظومات قيم المجتمعات العربية في بناء الديمقراطية ضمن علاقة اجتماعية مؤسسة على الاعتراف الفعلي بالوطنية والانتماء إلى الأمة بدل القبلية والفرقة والطائفية.¹

(د- دور العوامل الاقتصادية:

تعد العلاقة بين الاقتصاد والسياسة شديدة الترابط والتداخل إلى درجة أن البعض يرى أن الاقتصاد هو الذي يحدد شكل المؤسسات السياسية من حيث الهيكل الوظيفي، بينما رأي البعض الآخر أن الشكل السياسي للدولة هو الذي يحدد نوعية السياسات الاقتصادية و كيفية توظيف الموارد، ولعل تردّي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي عانت منه الكثير من الدول النامية ومنها أنظمة الحكم في البلدان العربية كان عاملا حاسما في اهتزاز شرعية نظمها السياسية، وظهر ذلك جليا في كثير من الانتفاضات والمظاهرات في تلك الدول، و التي طالبت بتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية بإدخال مزيد من الإصلاحات لمنع سيطرة فئة معينة على موارد البلاد.²

أشار صمويل هنتجتون إلى أهمية التطور الاقتصادي في تحقيق التحول الديمقراطي، إذ يعتقد أن النمو الاقتصادي الكبير قد مهد السبيل لقيام الموجة الثالثة للديمقراطية، بينما التحول الديمقراطي غير وارد في الدول الفقيرة، حيث يفترض بعض الباحثين أمثال مارتن ليبست أن النمو الاقتصادي يقود إلى تعبئة اجتماعية تقود بدورها إلى تعبئة سياسية، مما يؤدي إلى تحول النظام إلى الديمقراطية.³ في حين فرانسيس فوكوياما و بعض الباحثين الغربيين يرون أنه لا يوجد علاقة وثيقة مباشرة بين النمو الاقتصادي والديمقراطية، فبعض النظم السلطوية والشمولية حققت درجة نمو سريع مثل النظم الآسيوية في النصف الثاني من القرن العشرين، وبالرغم من ذلك فغن هذه النظم تفتقد وجود مؤسسات من أجل تحقيق الإصلاح.⁴

لكن بصفة عامة فإن الافتراض الغالب هو وجود علاقة وثيقة بين التنمية الاقتصادية وهامش الديمقراطية الذي يتمتع به النظام، وأنه دائما ما يكون هناك علاقة سلبية بين التنمية الاقتصادية والأنظمة الشمولية، حيث تسيطر الدولة مركزيا على الاقتصاد فيما عدا حالات قليلة من التجارب التنموية، كتجارب النظم الآسيوية مثلا، وبغض النظر عن إمكانية حدوث تنمية في ظل غياب الديمقراطية، فإن ديمومة هذه التنمية تتطلب وجود الديمقراطية بما توفره من آليات تكفل الشفافية وحسن إدارة موارد المجتمع.⁵

(هـ- تزايد قوة المجتمع المدني:

¹ — برهان غليون و آخرون، نفس المرجع، ص 120.

² — مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص 33.

³ — صمويل هنتجتون، مرجع سابق، ص 122.

⁴ — شادية فتحي، مرجع سابق، ص 35.

⁵ — إيمان أحمد، مرجع سابق، ص 9.

تزامن الاهتمام بمفهوم المجتمع المدني كمدخل للتحليل السياسي خاصة مع بداية الربع الأخير من القرن الماضي في إطار الموجة الثالثة للتحوّل الديمقراطي، حيث برز دور مهم لقوى و تنظيمات المجتمع المدني في دفع عملية التحوّل في العديد من دول العالم، فتنظيمات المجتمع المدني هي نوع من المؤسسات تنشأ من تبلور التفاعلات والعلاقات بين مختلف القوى الاجتماعية، فإذا كان المجتمع السياسي يتضمن السلطات التي تختص بعنصر القهر المادي المشروع الذي تحتكره الدولة، فإن المجتمع المدني هو مختلف الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية، التي تنظم في إطار شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين مختلف القوى الاجتماعية.¹

(و) - نمو ثقافة سياسية ديمقراطية:

يلاحظ بهذا الصدد أن توسع التعليم وتطور برامج و انتشار الصحافة المكتوبة والإعلام السمعي والبصري، فضلا عن الاحتكاك بالعالم الخارجي، ساعد على رفع معدلات النمو الثقافي لدى المجتمعات المغلقة وزاد إدراك الناس لحقوقهم السياسية، ومن نتائج ذلك أن هذه المجتمعات باتت تملك رصيда من الأفكار السياسية الحديثة، يسمح بالحديث عن بدايات تكون و توسع الثقافة الديمقراطية في مجتمعات العالم الثالث، وهو ما يوفر عاملا جديدا لتسهيل عملية التحوّل الديمقراطي.²

ثالثا: العوامل المؤثرة على عملية دعم و تعزيز التحوّل الديمقراطي:

بالرغم من أنه لا يوجد مؤشرات معينة لقياس عملية دعم و تعزيز التحوّل الديمقراطي، إلا أن خوان لينز وألفريد ستيبمان وضعاً ثلاثة مستويات رئيسية لتقييم هذه العملية و ذلك على النحو التالي:³

* **على المستوى السلوكي:** يتحقق تعزيز الديمقراطية في نظام سياسي ما عند امتناع أي فاعل على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والمؤسسي عن القيام بمحاولة خلق نظام غير ديمقراطي أو اللجوء إلى التدخل الأجنبي لتحقيق أهدافه.

* **على المستوى الاتجاهي:** يتم دعم النظام الديمقراطي عندما تقبل القوى الحكومية و غير الحكومية حل الصراع للقواعد والإجراءات القانونية.

* **على المستوى الدستوري:** يتم دعم النظام الديمقراطي عندما تقبل القوى الحكومية و غير الحكومية حل الصراع وفقا للقواعد و الإجراءات القانونية. وفي هذا الإطار سوف يتم التطرق إلى العلاقات المدنية، العسكرية، و النظام الحزبي و المجتمع المدني كعوامل رئيسية لتعزيز التحوّل الديمقراطي.

1- العلاقات المدنية العسكرية:

يشير **لاري دياموند** إلى أن نمط العلاقات المدنية العسكرية يمثل عاملا مؤثرا في دعم التحوّل الديمقراطي، قمع بداية التحولات الجيوستراتيجية التي رافقت نهاية الحرب الباردة، تم إعادة النظر في مكانة ومهام المؤسسة العسكرية داخل المجتمعات الغربية، حيث

¹ - موهوي وليد، مرجع سابق، ص 45.

² - إيمان أحمد، مرجع سابق، ص 9.

³ - شادية فتحي، مرجع سابق، ص 36.

ظهرت مقاربات جديدة تحدد بمقتضاها العلاقات المدنية - العسكرية ففي هذا الإطار يقترح فيفر على صانعي القرار السياسي والقادة العسكريين التفاوض على طبيعة العلاقات المدنية - العسكرية، في حين أن ريكاشيف تعتقد من خلال " نظرية التوافق" التي تقوم على التوافق الثلاثي النسبي بين الجيش والنخبة السياسية الوطنية والمواطنين وأنه يمكن شرح سلوكيات المؤسسة العسكرية داخل مجتمعاتها.¹ فنمط المؤسسة العسكرية حسب ريكاشيف يعكس العلاقة المعقدة بين الجيش و المواطنين و النظام و هو يشير إلى الشكل الخارجي للمؤسسة العسكرية و البنية الداخلية و العلاقة بينهم، حيث تؤكد هذه النظرية على أهمية التعاون بين العسكريين و القيادة السياسية واجتماع ككل، كما ترى أن العسكريين والنخبة السياسية والمواطنين هم شركاء، وعند الاتفاق حول طبيعة دور العسكريين فإن ذلك يقلل من احتمالات تدخل العسكريين.² كما يعتقد دوجلاس بلاند من خلال " نظرية اقتسام السلطة " أن دور العسكريين يتمثل في الدفاع بشكل أساسي إلى جانب حفظ الأمن الداخلي وقت الضرورة حيث تقوم نظريته على افتراضين، الأول أن السيطرة المدنية على العسكريين تتحقق من خلال اقتسام السلطة، حيث أن لكل من المدنيين والعسكريين مسؤولياته تجاه جوانب معينة يحاسب عليها ولا يكون هناك تداخل بين المسؤوليات، والافتراض الثاني يقوم على أساس توجيه العسكريين نابع عن المدنيين المنتخبين خارج المؤسسة العسكرية، والسيطرة المدنية هنا عملية متغيرة وديناميكية تتغير وفقا للأفكار والقيم والظروف المحيطة والقضايا، والمسؤوليات والضغوط المرتبطة بالآزمات والحروب ويجوز تطبيق هذه النظرية للدول حديثة التحول نحو الديمقراطية حيث يتمثل دور العسكريين في صنع القرارات المتعلقة بالقضايا الدفاعية وكيفية استخدام وتوظيف القرارات المسلحة في ظل السيطرة المدنية.

وهناك عوامل متعددة تؤثر على نجاح عملية مدنية النظام السياسي، ولعل أهم هذه العوامل يتمثل في مدى وجود حدود مؤسسية متماسكة للمؤسسة العسكرية، ومدى وجود مشكلات سياسية وأزمات داخلية تؤدي إلى تسهيل تدخل العسكريين ولكي يتحقق دعم التحول الديمقراطي لابد من قبول كل القوى السياسية بما فيها العسكريين للمؤسسات السياسية الأساسية القائمة ومعايير التي تسود النظام السياسي، وقواعد الممارسة السياسية للنظام الديمقراطي الحديث.

وفي هذا الإطار يطرح روبرت جونسون فكرة الأمن الديمقراطي حيث يقوم الأمن الديمقراطي على أساس أن التحول نحو الديمقراطية ومدنية النظام السياسي يهدف إلى تحقيق الأمن لكل المواطنين وكل المواطنين مدعويين للمشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم ومن بينها سياسات الأمن التي يجب أن تكون متاحة للنقاش العام، كما أن العلاقة بين جميع المواطنين تتضمن احترام كل فرد للحقوق الأساسية للآخرين.³

(2)- النظام الحزبي:

¹ - أحمد مالكي و آخرون، ثورة تونس، السياقات و التحديات، بيروت: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2012، ص 327.

² - محمد عبد الرحمن عطية، المؤسسة العسكرية و فرص التحول الديمقراطي " الحالة المصرية "، المركز الديمقراطي العربي، 2013، ص 2.

³ - شادية فتحي، مرجع سابق، ص 39.

يشكل النظام الحزبي عاملاً مؤثراً في دعم و تعزيز عملية التحول الديمقراطي، حيث تلعب الأحزاب السياسية دوراً أساسياً إما في خدمة النسق السياسي من خلال مساندته ودعم مطالبه وتقنين المطالب الشعبية لجعلها مقبولة من قبل النسق السياسي وإما في معارضته حيث تؤلب الأحزاب الرأي العام ضد السلطة أو تبهض النسق السياسي بتأجيج المطالب الشعبية و زيادتها.¹

تعتبر الأحزاب السياسية أحد أهم أدوات نشر الثقافة السياسية الديمقراطية، ويتوقف ذلك على طبيعة الإطار السياسي الذي تعمل فيه الأحزاب من ناحية، وطبيعة قياداتها و كوادرها و مدى التزامها بالديمقراطية من ناحية أخرى، فبناء مؤسسات سياسية قوية وعلى رأسها الأحزاب السياسية هو الضمان لتحقيق الديمقراطية.

ويرى **موريس ديفارجيه** أنه من الأهمية معرفة كيفية ظهور الأحزاب السياسية سواء بتأثير عوامل داخلية أو عوامل خارجية، ففي حالة ما إذا كانت العوامل الداخلية التي ساهمت في ظهور الأحزاب السياسية فإن هذه الأخيرة ستكون أكثر تنسيقاً من الناحية الأيديولوجية وتعمل على تنمية المصالح الاقتصادية والاجتماعية في التنظيم القائم بينما الأحزاب التي ظهرت تحت تأثير عوامل خارجية وهي بذلك تنشأ خارج الجهاز التشريعي، وهي تحمل أيديولوجيات مغايرة للمجتمع الذي تنشط فيه، وتحدث صراعات مع الجماعات الحاكمة.²

الآليات و المبادئ التي يقوم عليها الحزب حتى يكتسب صفة الديمقراطية:

- أن تكون سلطة تحديد خيارات الحزب و اتخاذ قراراته من حق أعضائه كلهم و على الحزب الديمقراطي تأكيد مهنية بيروقراطية و عدم تفويض هذه البيروقراطية، اتخاذ القرارات السياسية حتى لا يهيمن بحكم تفرغها للعمل في الحزب على خيارات و قرارات الحزب العامة، و تصبح هي الموجهة و المسيطرة على السلطات في الحزب.
- أن تكون العضوية في الحزب هي " مصدر الواجبات " و الحقوق و أن تكون مفتوحة لجميع المواطنين دون إقصاء، أو تميز من حيث العرق أو الدين مما قد يثير إشكالية لدى الأحزاب الدينية والأثنية، وتحتاج هذه الإشكالية إلى مقارنة من خلال آلية ائتلاف شاملة للنسيج الوطني دون إقصاء، مما يتيح للأحزاب فرصة التداول السلمي للسلطة.
- احتكام أعضاء الحزب في علاقاتهم الداخلية إلى شرعية النظام السياسي (دستور الحزب) مثلما يحتكم المواطنون إلى دستور الدولة الديمقراطية، كضمان حرية التعبير في الحزب والمساواة بين أعضائه، وتداول السلطة في الحزب وفق آلية انتخابية دورية حرة ونزيهة.

(3)- المجتمع المدني:

من بين التحولات الهامة منذ بزوغ الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي، هو الاهتمام المتزايد بالمجتمع المدني على أساس أنه يمكن أن يلعب دوراً محورياً في دعم الديمقراطية من خلال توجيهه أو تقييد سلطة الدولة، كما يساهم المجتمع المدني في دعم الديمقراطية من

¹ - إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، مقارنة إبستمولوجية و دراسة تطبيقية على العالم العربي، غزة: دار المنارة، 2011، ص 135.

² - عباس عائشة، إشكالية التنمية السياسية و الديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر يوسف بن خدة، 2005، ص 39.

خلال تعبئة الضغوط لدفع التغيير السياسي، وخلق قنوات إضافية للتعبير عن المصالح و تمثيلها، فالجماعات الاجتماعية المنظمة تعتبر أساسية لدفع التغيير السياسي.¹

وتمارس منظمات المجتمع المدني أدوار متعددة، تختلف باختلاف البيئة التي تعمل فيها و طبيعة الموضوعات التي تهتم بها، والتي تشعبت وتنوعت إلى أن أصبحت هذه الكيانات فاعلة ومؤثرة، من الدفاع عن حقوق الإنسان إلى الحفاظ على البيئة، ومن نزع أسلحة الدمار الشامل إلى تشجيع الحوار بين الثقافات، ومن التنمية المستدامة إلى محو الأمية، وهنا تتباين الأدوات والوسائل التي تستخدمها منظمات المجتمع المدني لتحقيق أغراضها بحسب الموضوعات التي تركز عليها في عملها.

ويمكن تقسيم المهام التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية إلى ثلاثة أقسام:

أول هذه الوظائف هي الخدمة المجتمعية التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني لسد عجز ما نقص معين في الخدمات المتوفرة لطائفة من المواطنين و مثال ذلك توفير الخدمات الصحية في المناطق النائية، محو الأمية من لم يحضوا بفرصة التعليم و غيرها كثير من نماذج للخدمات المجتمعية التي تسعى لمساعدة المواطنين الأقل حظا لتجاوز الصعوبات الاقتصادية أو التحديات الاجتماعية التي يصادفونها في حياتهم.

أما الوجه الثاني للدور الذي تؤديه المنظمات غير الحكومية فيتمثل في أنشطة كالضغط لتحقيق هدف ما أو تبني سياسة معينة، وتعتبر منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان من أبرز أمثلة مؤسسات المجتمع المدني التي تقوم بهذه المهمة، حيث تضغط على الحكومات من أجل تحسين سجلها في حماية و احترام الحقوق و الحريات الأساسية، كما تعتبر النقابات العمالية والمهنية من الكيانات التي تمارس هذه الوظيفة، حيث تسعى للدفاع عن مصالح أعضائها، والضغط على الحكومات وجهات الإدارة التي يتبع لها أعضاء النقابات لتحسين أوضاعهم.²

أما الوظيفة الثالثة التي تمارسها منظمات المجتمع المدني، فهي الرقابة على الجهات الحكومية التي تعمل في مجال تخصص المنظمة، ومن الأمثلة على ذلك مؤسسة كمنظمة الشفافية العالمية، والتي تقوم بمراقبة مستويات الفساد في الدول، وتعد تقارير عن جهود الحكومات للتصدي لهذه الظاهرة، وتصنف الدول و تضعها في جدول يبين الدول الأكثر معاناة من الفساد.³

ويشير **دي توكفيل** إلى دور المجتمع المدني في توضيح دور الأفراد في مواجهة استبداد الأغلبية، وضمان مشاركة الأفراد لجعل النظام الديمقراطي يعمل بفاعلية، فالمجتمع المدني هو المجتمع المندمج قوميا والذي يتيح آليات داخلية تحل مشكلة الأقليات، وتحرير الأفراد من قيود البنى والعلاقات التقليدية لاكتساب المواطنين صفة الأعضاء في المجتمع والدولة.⁴

خاتمة:

¹ — شادية فتحي، مرجع سابق، ص 41.

² — محمد شريف بسيوني و محمد هلال، الجمهورية الثانية في مصر، القاهرة: دار الشروق، الطبعة الأولى، 2012، ص 124.

³ — محمد شريف بسيوني و محمد هلال، نفس المرجع، ص 124.

⁴ — توفيق المديني، المجتمع المدني و الدولة و السياسة في الوطن العربي، د.ب.ن، إتحاد الكتاب العرب، 1997، ص 1086.

تتحكم في عملية التحول الديمقراطي عدة عوامل تختلف هذه العوامل حسب طبيعة كل دولة، فقد يكون سبب التحول نابع من رغبة داخلية للمجتمع، كما قد يكون مفروضا من الخارج، كما قد تجتمع هذه العوامل معا للتأثير على دولة ما للتخلي عن النظام السلطوي وإتباع النهج الديمقراطي، وبالتالي فإن تضافر هذه العوامل يؤدي إلى التحول الديمقراطي مع تباين في مدى قوة وتأثير هذه العوامل من حالة إلى أخرى، و لدعم عملية التحول الديمقراطي تحتاج هذه الأنظمة إلى نظام سياسي مدني يهدف إلى تحقيق الأمن لكل المواطنين، وإلى نظام حزبي قائم على التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة، بالتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني التي تعتبر من القنوات الرئيسية التي تؤثر على سياسات الدولة.